تسوية مشكلات الحدود بين الدولة العثمانية وايران

المدرس المساعد : بتول انور علي
batoolanwar1994@uomustansiriyah.edu.iq

مع عودة الحكم العثماني المباشر الى العراق اخذت الدولة العثمانية تعمل من اجل تسوية مشكلات الحدود مع ايران، تلك التسوية التي غطت ما تبقى من الحكم العثماني في العراق. ومما يلاحظ على هذه التسويات الحدودية انها تمت بتدخل كل من بريطانيا وروسيا وهي:

1- معاهدة ارضروم الثانية 1847:

في 31 اذار 1847 تم التوقيع على معاهدة ارضروم الثانية بحضور المندوبيين البريطاني والروسي . وتعد هذه اول معاهدة حدودية تتعرض بالذكر لشط العرب ويمكن تلخيص بنودها بما يلي:

1. **تتعهد الحكومة العثمانية رسمياً بالسماح لفارس بوضع يدها على مدينة وميناء المحمرة، والمرسى،وجزيرة خضر.(عبادان) والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية (اليسرى) من شط العرب التي تقطنها قبائل معترف بها بانها من رعايا فارس.**
2. **تتنازل الحكومة الفارسية عن كل ما لها من ادعاءات في منطقة شهرزور .**
3. **ان الحدود الممتدة من المحمرة في الجنوب والى الشمال منها ترك امر تسويتها في معاهدات لاحقة.**
4. **بخصوص ادارة الحدود فقد تقرر ان تجبر كل قبيلة على الاقامة فقط وعلى جانب واحد من الحدود، وان اعمال الغارات والجرائم التي ترتكب عبر الحدود يجب ان يعاقب عليها من قبل سلطات الحدود التي ترتكب فيها هذه الاعمال.**

ويمكن ان نلاحظ على معاهدة ارضروم الثانية ما يلي هو تنازل الدولة العثمانية عن اقليم عربي تسكنه قابل كعب العربية الى ايران، مما يعني ان تلك المناطق لم تكن تابعة للاخيرة من قبل. وقد جرى تبادلها باعتبارها من المناطق المتنازل عليها . واصبحت الحدود بين الدولتين بناء على هذا التنازل هي الضفة اليسرى لشط العرب،وان سيادة ايران على المحمرة وميناؤها لا تشمل شط العرب باي شكل من الاشكال ، وان مرسى المحمرة يقع على قناة االحفار في منصب نهر الكارون لا على شط العرب . والحقيقة ان هذه المعاهدة لم تنهي النزاع بين الدولتين ، وان الحدود بينهما بعد عقد معاهدة ارضروم الثانية ظلت مثار خلال مستمر واخفقت كافة الاساليب المفاوضات ، واستمرت الفوضى والاضطرابات على طول الحدود.

2- بروتوكول طهران 1911:

لم تنقطع حوادث الحدود ومشاكلها بين الدولتين حتى بداية القرن العشرين،وقد فشلت لجنة التخطيط الحدود المنبثقة عن معاهدة ارضروم الثانية في معالجة المشكلة. لذا ونتيجة الوساطة البريطانية-الروسية تم توقيع في 21كانون الاول 1911 على البروتوكول طهران بين وزير خارجية الايراني والسفير العثماني في ايران ، وكان الغرض من هذا البروتوكول هو وضع اسس المفاوضات لتخطيط الحدود المشتركة . وتضمن البروتوكول ما يلي:

1. **تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين تجتمع في الاستانة باسرع وقت ممكن وتكلف بمهمة تخطيط الحدود وفقاً لاسس معاهدة ارضروم الثانية.**
2. **تقرر اللجنة باخلاص ودون محاباة خط الحدود بعد الرجوع الى الوثائق والادلة المقنعة، على ان تعقبها لجنة فنية تثبت التحديد النهائي على الارض وفقاً لاسس التي تضعها اللجنة السابقة.**

3- اقرت الدولتين شرعية معاهدة ارضروم الثانية لعام 1847، وعدتها الدولتان الاساس المعول عليه في تخطيط الحدود.
4- يتم فض الخلافات المحتملة بين الدولتين الى محكمة التحكيم الدولي في لاهاي.
5- ضرورة المحافظة على الوضع الراهن، واشترطت الا يتخذ من الاحتلال العسكري للاراضي المتنازع عليها حجة في الادعاء بملكيتها.

وبموجب هذا البروتوكول اجتمعت لجنة تقرير الحدود في الاستانة لتحديد الحدود، وعقد 18 جلسة للفترة من 25 اذار الى 22 اب 1912، ومع ذلك لم يتم حسم مشاكل الحدود، مما دفع روسيا و بريطانيا للتوسط لحل مشاكل بين الدولتين.

3- برتوكول الاستانة 1913:

تمخضت المفاوضات التي اجرها مندوبو الدول الاربعة(العثمانية-الايرانية-روسيا القيصرية-بريطانيا) عن تعريف خط الحدود في منطقة شط العرب في برتوكول وقع في الاستانة في 4 تشيرين الثاني 1913 االذي نص على:

1- اقر لايران الجزر التالية: جزيرة محيلة(الحاج صلبوخ)، والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محيلة والضفة الشرقية من شط العرب، فضلاً عن الجزر الاربع الواقعة بين جزيرة شطيط وجزيرة معاوية، كذلك الجزيرتان الواقعتان مقابل منيوحي والتابعتان لجزيرة عبادان.
2- يبقى مرسى المحمرة الى فوق واسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب تحت السلطة الايرانية، عملاً بما جاء في معاهدة ارضروم الثانية . بيد انه ليس لهذا الامر مساس بحق الدولة العثمانية في استعمال القسم من النهر، كما ان سلطة ايران سوف لا تتناول اقسام النهر الواقعة خارج المرسى.
3- لا يجري تغيير ما في الحقوق والتقاليد الحالية فيما يتعلق بالصيد الاسماك في الضفة اليسرى من شط العرب.
4- لا تمتد سلطة العثمانية الى اقسام الشاطئ الايراني التي قد تغطيها المياه مؤقتاً عند ارتفاعها او من جراء عوامل عرضية اخرى، كما لا تمارس ايران السلطة على جانبها في الضفة اليسرى من الاراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية ام عرضية عندما يكون مستوى الهبوط الماء دون الحد الاعتيادي.

مما يلاحظ على برتوكول الاستانة ان الدولة العثمانية تنازلت عن جزء من شط العرب يقع امام المحمرة بوصفه مرسى للميناء الى ايران.

4- محاضر جلسات تحديد الحدود 1914:

بناء على احكام المادة الثانية من برتوكول الاستانة لعام 1913 تم تأليف قومسيون تحديد الحدود بين مندوبي الدول الاربعة (الدولة العثمانية-ايران –روسيا القيصرية-بريطانيا) ويتضح من حاضر جلسات القومسيون الحدود انه قد تمت التسوية معظم الخلافات، ونتيجة لذلك عد شط العرب كله عد استثناء واحد بطول 7كم الحدود النهائية بين الدولتين.